Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (106) المجلد (2) كانون الاول 2025

توثيق آراء المبرِّد (ت285ه) النحوية في (أوضح المسالك) لابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) جمعًا ودراسةً

م.د ميسم سمير محمد
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

AL-Mubarrad was one of the most important grammarians of his time,and he had many distinctive opinions ,Many scholars who came after him followed his approach and studied his opinions ,some of them supported thes opinions, and some of them opposed them.

Ibn Hisham el-Ansari was one of thes scholars ,therefore ,I studied some of Al-Mubarrad's opinions in Hisham's book , Awda al-Masalik ,and explained to which he accepted and rejected these opinions.

Email: MYSmsmy r 06@gmail.com

Published: 1- 12-2025

Keywords: Documentation / Views / al-Mubarrad

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

لقد كان المبرد من أهم علماء النحو في عصره و كانت له الكثيرمن الآراء المميزه وقد سارعلى نهجه الكثير من العلماءممن جاؤا بعده فقد درسوا آراءه فكان منهم مؤيدا"لهذه الآراء ومنهم من كان معارضا"لها وكان ابن هشام الأنصاري واحدا"من هؤلاء العلماء لذلك قمت بدراسة بعض من آراء المبرد في كتاب أوضح المسالك لابن هشام وبيان مدى أخذه لهذه الآراءرفضا"وقبولا".

المقدمة

الحمدُ لله الذين علّمنا بيانه، وَخَطَّ بهِ أقلامنا، وصلّى الله على المفرد العلم سيدنا مُحَمَّد بن عبدالله خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه وسلّم، أَمَّا بعد..

فيعد المبرِّد من أعلام العربيّة، وقد تلقى العلماء جلّ آراءه بالقبول، وتناقلوها جيلًا بعد جيل، ومنهم الإمام ابن هشام الأنصاريّ، أحد أعلام العربيّة، وأبرز نحاتها المتأخرين.

وآثرتُ أَنْ يكون بحثي حول آراء المبرِّد في كتاب ابن هشام الأنصاريّ (أوضح المسالك)، والوقوف على هذهِ الآراء، وكيفية تناوله لها،وقد بحثت في هذا الموضوع لسببين الأول منهما هو عام متعلق بالمكانه التاريخية للعلمين المذكورين،أما السبب الثاني فكان متعلق بسبر غور النصوص التي ينسبها العالم الى عالم آخر ومدى مطابقةأقوال العالم المتأخر زمنيا لأقوال الآخر المتقدم وقد درست هذهِ الآراء في أربعة مواضع،مقتفيا"فيها منهجا"إستقرائيا"تحليليا" ذكرت في كتاب ابن هشام،وهذه المواضع هي اتصال نون الوقاية في الفعل المضارع المرفوع بالنون ،زيادة كان،باب أفعال المقاربة،وما قيل في حبذا، ولم أذكر آراء ابن هشام والمبرِّد فحسب؛ بل ناقشتُ هذهِ المسائل عند أَغلب النّحاة.

أوّلًا: اتصال نون الوقاية في الفعل المضارع المرفوع بالنون:

قال ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ): "واعلم أَنَّ للعرب في الفعل المضارع الذي يرفع بالنون إذا توصلت به نون الوقاية، نحو: تضربونني، ثلاث لغات: إحداهما: أَنْ تأتي بالنونين على حالهما، والثانية: أَنْ تأتي بهما وتدغم إحداهما في الأخرى، وبهذهِ اللّغة قرئ: (تأمروني أعبد)، بتشديد النون، والثالثة: أَنْ تأتي بنون واحدة وتحذف الأخرى، كُلّ هذا مستعمل سائغ، وبالثالثة قُرئ: (تأمروني)، وهي القراءة التي ذكرها المؤلف، وهي بتخفيف النون"[1].

وقال: "إِنَّ المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأَوّل: أَنَّ نون الرفع قد عهد حذفها اطرادًا في النّصب والجزم، ونادر في غيرها، والثَّاني: أَنَّ نون الوقاية ما أتى بها لغرض؛ فلا تُحذف، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش، والمبرِّد، وأبو علي، وابن جنّيّ، إلى أَنَّ المحذوف نون الوقاية؛ محتجين بأَنَّ التكرار إِنَّما حصلَ بنون الوقاية؛ لأَنَّ نون الرفع سابقة عليها، والتكرار هو الذي دعا إِلى التخفيف؛ فكانت نون الوقاية أولى بالحذفِ عند قصد التخفيف"[2].

فقد ذكر ابن هشام الأنصاريّ أَنَّ المحذوف من النونات عند المبرِّد هي نون الوقاية؛ وذلك لغرض التخفيف، وهذا ما ذكره المبرِّد في (مقتضبه)؛ إذ وصف نون الوقاية بتسميتها بنون العماد؛ إذ يقول: "وهذهِ النون زائدة زادوها عمادًا للفعل؛ لأَنَّ الأفعال لا يدخلها كسر ولا جرّ، وهذهِ الياء تُكسر ما قبلها"[3].

فالمبرِّد جعل نون الوقاية نونًا زائدة، وتدخل على الأفعال فحسب؛ لأَنَّ الجرّ بالكسر خاص بالأسماء[4].

وقد ذكر المبرِّد أَنَّ هذهِ النون تحذف استخفافًا؛ لأَنَّ اللبس فيها مأمون؛ فقال في باب (ما يحذف استخفافًا)؛ لأَنَّ اللبس فيه مأمون؛ "وذلك لأَنَّ للأشياء أُصولًا، ثمَّ يُحذف منها ما يُخرجها عن أُصولها؛ فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أَصلهُ، ومنهُ ما يُحذف؛ لأَنَّ ما بقي دالّ عليه، وإِنْ يكن ذلك أَصلهُ...؛ فإذا قلت: ضَرَبنِي، زِدت نونًا على المخفوض؛ ليسلم الفعل؛ لأَنَّ الفعل لا يدخلهُ جرّ ولا كسر؛ فإِنَّما زِدْت هَذهِ النون ليسلم؛ لأَنَّ هذهِ الياء تكسر ما وقعت عليه..، ونظير زيادة هذهِ النون في المنصوب في المجرور منَّي وعنَّي، وقَد نْى زادوا النون؛ ليسلم ما قبلها على سكونه عَمَّا أَسلم الفعل على فتحهِ"[5].

وقال عنها: "فقد زيدت في المجرد، كما زيدت في المنصوب، ولو كان آخر الاسم متصرّفًا بالحركة لم تزد، نحو قولك: هذا هي...؛ فالذي ذكرنا ما يحذف قولك: إِنَّني، وكأَنَّني، ولعلَّني؛ لأَنَّ هذهِ الحروف مشبهة للفعل، ويجوز فيهن الحذف...؛ فحذفت كراهية التضعيف"[6].

فالمبرِّد حذف نون الوقاية؛ لسببين، الأَوّل: كراهية التضعيف عند اجتماع النونات، والثَّاني: التخفيف؛ فعندما أَمن اللبس حذف نون الوقاية.

فالمبرِّد قد سارَ على خطى سيبويه (ت180هـ) في تعليلهِ لحذفِ هذهِ النون[7].

ورأى المالقي (ت702هـ) أَنَّ المحذوف هو نون الحرف المشبهة بالفعل، وليس نون الوقاية؛ لأَنَّها جاءت لمعنى؛ إذ قال: "فإِنْ قيل: قد قيل: إِنَّي، وأَنَّي، وكأَنَّي، ولكنَّي، وليتي بنون واحدة؛ فليست المذكورة لازمة في الكلمة، قيل: أَمَّا (إِنَّ)، و(أَنَّ)، و(كأَنَّ)، و(لكنَّ) فجاءت بنون واحدة هي نون الوقاية، وحذفت النون الأصلية؛ لثقل اجتماع النونين، وحكمنا على أَنَّ الأصلية هي المحذوفة دون نون الوقاية؛ لأَنَّ نون الوقاية جعلت لمعنى، ولا يجعل الشيء لمعنى يبقى مع حذفها؛ لتناقض الغرضين، ودلّت نون الوقاية على المحذوفة الأصلية؛ إذ هي نون مثلها، ولا تدلّ الأصلية على التي لمعنى"[8].

فالمالقي ذكر أَنَّ النون المحذوفة هي النون الأصلية، وليست نون الوقاية؛ وذلك لأَنَّ ما جاء لمعنى أولى بعدم الحذف مِمَّا كان ليس للمعنى، وإِنْ كان الأصل.

ويأتي عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ) بتعليل مخالف لمن تقدّمه من النحويين؛ فقد وجّه استعمال النون؛ لأمن اللبس بين المتكلّم والمخاطب، فضلًا عن توكيده وقاية الفعل من الكسر؛ إذ قال: "النون التي تلحق قبل ضمير المتكلّم، الذي هو الياء، في نحو: أَكبر مَني، يسمى عمادًا، والغرض منهُ: أَنْ تحفظ على آخر الفعل حركته وسكونه؛ فتبقى فتحة أَكرمَ، إذا قلت: أكرمَني على حالها. وسكون: أكرمْ إذا قلت: أكرمني على حاله. ولم تكن النون لوجب كسر آخر الفعل، وَأَنْ يُقال: أكرَمِي؛ فكان يتغير الفعل على صيغته، ويقع اللبس في الأمر، من حيث كان يشبه أمر المؤنث"[9].

وقد رفض ابن مالك تعليل النحويين لاستعمال النون من أَجل الوقاية من الكسر، ويرى أَنَّ الاستعمال لرفع التوهم، ويحدد ذلك في موضعين؛ فقال: "هذهِ النون تصحب ياء المتكلّم على سبيل اللزوم؛ إذ عمل فيها فعل ماضٍ، كـ(أكرمني)، أو مضارع، كـ(يكرمني)، أو أمر، كـ(أكرمني)، وينبغي الآن أَنْ ؟؟؟ أَنَّ فعل الأمر أحق بها من غيره؛ لأَنَّهُ لو اتصل بياء المتكلّم دونها لزم محذوران، أحدهما: التباس ياء المتكلّم بياء المخاطبة، والثَّاني: التباس أمر المذكور بأمر المؤنثة؛ فهذهِ النون تُوقي هذان المحذوفان؛ فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأَنَّها وقت الفعل من الكسر"[10].

ثانيًا: زيادة (كان):

ذكر ابن هشام الأنصاريّ أَنَّ المبرِّد قد جعل (كان) الزائدة مجردة من الاسم والخبر، وذلك حين قال الشاعر:

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[11]

إذ قال: "وجه الاستشهاد: استشهد بعضهم بهذا البيت على زيادة، كان أبين الصّفة والموصوف؛ أي: بين (كرام) و(جيران)، ومن ذهب هذا المذهب سيبويه، وردَّ المؤلف عليه، أَنَّ من شرط زيادة (كانَ) أَنْ تُزاد وحدها وليس مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وسبق المؤلف إِلى إنكار زيادتها في هذا البيت المبرِّد وكثير من النحويين؛ إذ عَدَّ المبرِّد أَنَّ (كان) الزائدة تكون مجردة، لا اسم ولا خبر، وخرجَ هذا البيت على أَنَّ قوله: "(لنا): جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف خبر (كان) المتقدّم عليها...، وإِنَّ الواو المتصلة بها اسمها؛ وعلى هذا يكون الشاعر فَصَلَ بين الصّفة والموصوف بجُملة كاملة كان واسمها وخبرها، وعلى هذا تكون هذهِ الجُملة في محل جرّ صفة أولى لـ(جيران)، وتكون (كرام): صفة ثانية، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجُملة لا ضعف فيه"[12].

لم يذكر المبرِّد أَنَّ (كان) الزائدة مجردة من اسمها وخبرها؛ ولكن ما ذكرهُ في باب (مسائل باب كان وباب إِنَّ في الجمع والتفرقة) أَنَّ (كان) الزائدة تكون مؤكدة للكلام؛ فقال: "وتقول: إِنَّ زيدًا كان مُنطلقًا، نصبت زيدًا، وجعلت ضميره في كان، وكان وما عملت فيه في موضع خبر إِنَّ، وإِنْ شئت رفعت منطلقًا؛ فيكون رفعه على وجهين، أَحدهما: أَنْ تجعل كان زائدة مؤكدة للكلام، نحو: قول الفرزدق:

فكيـــــف إذا رأيـــــت ديـــــارَ قـــــومٍ وجِيـــــرانٍ لنـــــا كـــــانوا كِـــــرامِ

والقوافي مجرورة، وتأويل هذا سقوط كان...، في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على ثلاثة ما قالوا من إلغاء كان؛ وذلك أَنَّ خبر كان لنا فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"[13].

فـ(كان) ليست زائدة عند المبرِّد في هذا القول؛ بل هي عاملة، وخبرها جُملة (لنا) المتقدمة.

وَذَهَبَ أبو علي الفارسيّ (ت377هـ) مذهب المبرِّد في عدم عَدِّ (كان) زائدة؛ فقال: "ولهذا قال النحويين – عندي – في قوله: وجيرانٍ لنا كرام، إنَّ (كان) مُلغاة لم يستطيعوا أَنْ يجعلوا (لنا) خبر (كان)؛ فيقدرونهُ في غير موضعه، وقد جرى صفة على (جيران)؛ فقالوا: (لغو)"[14].

أَمَّا ابن مالك (ت672هـ) فقد خالف المبرِّد؛ فقد جعل (كان) زائدة، ولا مانع يوجد من عدم زيادة (كان) في هذا الموضع؛ فقال: "وليس ذلك مانعًا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء (ظَنَّ) عند توسطها، أو تأخرها إسنادها للفاعل"[15].

وذهب أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) مذهب المبرِّد، وجعل كان مُلغاة: وإنْ عملت في الضمير؛ فكان (كان) "تكون لغوًا، والضمير الذي فيها تأكيد لما في (لنا)؛ لأَنَّهُ مُرتفع بالفاعل؛ ألا ترى أَنَّهُ لا خبر لَهُ...، فإنْ قيل: كيف جاز أَنْ تلغيه وقد عمل؟ قُلنا: لا يمتنع إلغاؤه، وإنْ عمل؛ ألا ترى أَنَّك تلغي ظننت الجُملة بأسرها، وقد عمل ما تلغيه في الاسم، وكذلك يجوز أَنْ تلغي (كان) وحدها في قوله: (وجيران لنا كانوا كرام)، كما جازَ أَنْ تلغي الجُملة بأسرها في ظننت، وجاز إلغاء (كانوا)؛ لأَنَّهُ لم يقع أَوَّلًا؛ وإنَّما وقعَ بين صفة وموصوف"[16].

فقد قاس أبو حيان الأندلسي إلغاء (كان) على أساس إلغاء (ظننت) فقد جرى إلغاؤها مع عملها في الاسم.

وذهب ابن عقيل مع زيادة (كانَ)؛ فقال: "حيثُ زيدت (كانوا) بين الصّفة، وهي قوله: (كرام)، والموصوف وهو قوله: (جيران)...، وهو ما ذهب إليه إمام النّحاة سيبويه"[17]؛ فقد تَبع ابن عقيل سيبويه في جعلِ (كانَ) زائدة.

يذهب الباحث مذهب النُحاة الذين قالوا بزيادة (كان)، وذلك جائز؛ وذلك لأَنَّ (كان) هُنا هي عرف شُبهه بالحرف الزائد؛ فإذا حُذف من الجُملة لم يختل المعنى، ودليل ذلك قول الشاطبي (ت790هـ): "إنْ كان المحكوم بزيادة بزيادتها تشبه الحرف الزائد؛ فلا مُبالاة يخلوها من الإسناد، كما أَنَّ (قال) ي: قَلَّمَا يقوم زيد، لما أشبهت ما النافيةعن الإسناد؛ فلم تفتقر إليه...، وأيضًا فإنَّها قد زيدت بين الجارّ والمجرور؛ فلو نوي محلها فاعلٌ لزم الفصلُ بين الجارّ والمجرور بجُملةٍ، وذلك معدوم النظر، وإذا نوي الفصل بها وحدها كان فصلًا بكلمة واحدة، ولذلك نظائر، وحاله نظير أولى بالالتزام فما لا نظير

لَهُ"[18] فـ(كان) زيدت هنا؛ لأَنَّ الفصل بينها وبين ما بعدها كان بكلمة واحدة وليس جُملة، وذلك لَهُ نظائر كثيرة في اللّغة.

ثالثًا: باب أفعال المقاربة:

قال ابن هشام الأنصاريّ متحدثًا عن (عسى، وأخلولق، وأوشكَ): "إِنَّهُ إذا ولي إحداهنَّ (أَنَّ) والفعل، وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: (عسى أَنْ يقوم زيد)، جاز في ذلك الفعل أَنْ يقدّم خاليًا من الضمير؛ فيكون مسندًا إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أَنَّ، والفعل مستغنًى بهما عن الخبر، وَأَنْ يقدر متحملًا لضمير ذلك الاسم؛ فيكون مرفوعًا بعسى، وتكون (أَنَّ) والفعل في موضع نصب على الخبرية، ومنع الشلوبين هذا الوجه؛ لضعف هذهِ الأفعال عن توسط الخبر، وأَجازه المبرّد، والسيرافيّ، والفارسيّ"[19].

ما ذكرهُ ابن هشام الأنصاريّ في كون خبر (عسى) يكون من موضع نصب (أَنَّ والفعل) هو قول المبرّد نفسه؛ فقد قال المبرّد: "لأَنَّ (عسى) إِنَّما خَبرها الفعل مع (أَنَّ) أو الفعل مجردًا؛ ولكن لما وضع القائل الاسم من موضع الفعل كان حقه النّصب؛ لأَنَّ (عسى): فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول: كان زيد ينطلق؛ فموضعه: نصب، فإِنْ قلت: مُنطلقًا لم يكن إِلَّا نصبًا، أَمَّا قولهم: عسى أَنْ يقوم زيد، وعسى أَنْ يقوم أبوك، وعسى أَنْ تقوم جواريك؛ فتقول: (أَنْ يقوم) رفع؛ لأَنَّهُ فاعل عسى؛ فعسى: فعل ومجازها: ما ذكرت لك"[20].

وقد حَصِرَ الزجّاجي استعمال (عسى) عن أخواتها: (كاد، وكرب، وجعل، وأخذ، وعمى) بأَنَّها تُستعمل مع (أَنَّ) وسائر أخواتها تستعمل بغير (إِنَّ)؛ فقال: "اعلم أَنَّ عسى، وكاد، وكرب، وجعل، وأَخذ، هي لمقاربة الفعل، فَأَمَّا عسى فإِنَّها تستعمل بأَنَّ وسائر أخواتها تستعمل بغير (إِنَّ)، كقولك: عسى زيد أَنْ يقوم، وعسى عمر وإِنْ يركب؛ فموضع إِنَّ نصب، والتقدير: قارب زيد الانطلاق،؛ فإِنَّ مع الفعل بتأويل المصدر؛ كأَنَّك قلت: عسى زيد القيام، ولو قلت: عسى زيد القيام لم يجز، وإِنَّما يجوز إذا ذكرت إِنَّ، وإِنْ كان المعنى معنى المصدر"[21].

وقال السيرافيّ (ت368هـ) عن فعل المقاربة (عسى): "فإِنْ قال قائل: فانتم تقولون: (عسى زيد أَنْ يقوم)، (زيد) يرتفع بـ(عسى)، و(عسى): فعل، و(أَنْ يقوم): في موضع نصب، و(عسى): فعل يتصل بـهِ الكنايات؛ لأَنَّك تقول: (عسيت)، و(عسينا)، و(عسيتم)، ومع هذا كُلّه لا يجوز تقديم (أَنَّ) على (عسى) لا تقول: (أَنْ يقوم عسى زيد)، على تقدير: عسى زيد أَنْ يقوم"[22].

فـ(عسى): وضعت للدلالة على المستقبل بلفظ (أَنْ)؛ حتّى لا يحسن نقل (أَنْ) إلى المصدر؛ فلا يمكنك القول: (عسى زيد القيام)، و(أَنْ) إذا تقدّمت فليس قبله معنى يمنعها من جعل المصدر مكانها؛

فلا يجوز مع (عسى) أَنْ تنقل إلى لفظ المصدر (أَنْ)؛ فتقول: (عسى زيد زيد الصوم)، وكان: (عسى زيد أَنْ يصوم)، فلما أحدثت (عسى) هذا المعنى في (أَنْ) لم تتقدّم عليها[23].

وجعل السيرافيّ (ت368هـ) من سبب بعد (عسى) عن الحال هو لاتصالها بـ(أَنْ)؛ فقال: "حكم (عسى) أَنْ يقع بعدها (أَنْ) مع ما يتصل بها؛ لأَنَّها خلافُ (كَاد)؛ لبعدها من الحال؛ فمن حيثُ لم يُستعمل بعد (كادَ) (أَنَّ)؛ لقربها من الحال، استعمل بعد (عسى)؛ لبُعدها من الحال؛ فحكم (عسى) أَنْ يُستعمل بعدها (أَنَّ)، وحكم (كادَ) أَلَّا يُستعمل بعدها (أَنَّ)"[24].

فـ(عسى) ما عله على ضربين، أحدهما: أَنْ يكون اسمًا، كزيد وعمرو؛ فإذا أسندت إلى أحد هذهِ الأسماء لزم خبرها (أَنْ)، وذلك قولك: عسى زيد أَنْ يخرج؛ فموضع (أَنْ) مع صلتها نصب[25].

فأغلب هؤلاء العلماء ذهبوا مذهب المبرّد في أَنَّ كون (عسى) فعلًا ماضٍ غير متصرّف، ومعناه المقاربة، وهو يرفع الاسم، وينصب الخبر كـ(كانَ)، إلَّا أَنَّ خبرهُ لا يكون إلَّا فعلًا مستقلًا، وتلزمه (أَنَّ).

رابعًا: ما قيل في (حبذا):

يُقال في المدحِ (حبذا)، وفي الذم (لا حبذا)، ومذهب سيبويه أَنَّ (حب) فعل، و(ذا) فاعل، وأَنَّهما باقيان على أصلهما، وقيل: ركبا وغلبت الفعلية؛ لتقدم الفعل؛ فصار الجميع فعلًا، وما بعده فاعلًا، وقيل: ركبا وغلبت الاسمية؛ لتمكن الاسم؛ فصارَ الجميع اسمًا مبتدأً، وما بعدها خبرًا.

وقد ذكر ابن هشام الأنصاريّ رأي المبرّد عن هذهِ المسألة، وقد رفضهُ ووصفهُ بالضعف؛ فقال: "وأجاز بعضهم كون (حبذا) خبرًا مقدمًا، والاسم بعده مبتدأً مؤخرًا، وينسب هذا إلى المبرّد وابن السراج، وضَعُفَ بأَنَّ (حبذا) لو كان اسمًا؛ لوجب تكرار (لا) عند إهمالهما في نحو: لا حبذا زيد ولا عمر)"[26].

ما ذكرهُ المبرّد في (مقتضبهِ) حول هذا الباب؛ فقال في باب: (ما وقع من الأفعال للجنس على معناهُ وتلك الأفعال نعم وبئس وما وقع في معناهُما)؛ فقال: "وأَمَّا حبذا فإنَّما كانت في الأصل حبذا الشيء؛ لأَنَّ ذا اسم مُبهم يقع على كُلّ شيء؛ فإنَّما هو حب هَذا، مثل: قولك: كرم هذا، ثمَّ جعلت حب وذَا اسمًا واحدًا؛ فصار: مُبتدأ ولزم طريقة واحدة؛ فتقول: حبذا عبدالله، وحبذا أمة الله، ولا يجوز حبذه؛ لأَنَّهما جُعلا اسمًا واحدًا في معنى المدح"[27].

فأصل (حبذا) عند المبرّد كانت كلمة منفصلة أصلها حبذا الشيء؛ لأَنَّ (ذا) عندهُ اسم مبهم يقع على كُلّ شيء، ثمَّ جعلت بعد ذلك حب وذا اسمًا واحدًا؛ فصارَ مبتدأ.

فالمبرّد في سياق أسلوب المدح والذم، يرى أَنَّ (حبذا) اسم مركب من (حب) و(ذا)، كما ذكرنا، ويعدّهما اسمًا واحدًا (مبتدأ)، والمخصوص بعدها خبرٌ، أو خبرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، بمعنى آخر، ويرى المبرّد أَنَّ (حبذا) ليست مجرد فعل وفاعل؛ بل هي كلمة واحدة، تعمل عمل الاسم في إعراب الجُملة؛ إذ يكون (حبذا) هو المبتدأ والمخصوص بالمدح أو الذم هو الخبر؛ فالمبرّد اختلفَ في رأيه عن

الرأي الشائع بأَنَّ (حبذا) فعل وأفعل؛ فهو يراها كلمة واحدة تعمل عمل الاسم في الجُملة؛ وبذلك سارَ على نهج الخليل فيما ذكرهُ.

قال سيبويه نقلًا عن الخليل: "وزعم الخليل أَنَّ حبذا بمنزلة حب الشيء؛ ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة، نحو: (لولا)، وهو اسم مرفوع كما نقول: يا ابن عَمَّ...؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول للمؤنث حبذا، ولا تقول حبذه"[28].

وذهب السيرافي إلى جعلِ (حب) فعل و(ذا) فاعل؛ فقال: "وأَمَّا (حبذا) فإِنَّ (حب) و(ذا) فاعل، وبُني معهُ وجعل جميعًا بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين، والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح والحمد؛ فإذا قيل: حبذا زيد؛ فكأَنَّهُ قال: المحمود زيد، وإذا قال: حبذا الزيدان؛ فكأَنَّهُ قال: المحمودان الزيدان، وإذا قال: حبذا هند؛ فكأَنَّهُ قال: المحمودة هند...، وناب لفظ حبذا عن ذلك كُلّه، وجرى مجرى الفعل الذي جعل مع الحرف كشيءٍ واحدٍ؛ فجرى مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر على لفظ واحد"[29].

وَجَعلَ ابن جنّيّ من (حبذا) اسم مرفوع بالابتداء، وجعل أصلهما (حبب)؛ إذ قال: "اعلم أَنَّ حبذا معناها المدح وتقريب المذكور، بعدها من القلب، وهي ترفع المعرفة، وتنصب النكرة، التي يحسن فيها من على التمييز، تقول: حبذا زيد، وحبذا أخوك؛ فـ(حبذا) في موضع خبره، وحقيقة القول: إِنَّ الأصل فيها حبب كـ(كرم)؛ فأسكنت الباء وأُدغمت في الثانية، و(ذا) مرفع وبفعلهِ و(زيدٍ) يرتفع كما يرتفع في نِعم وبئس"[30].

وقال ابن بابشاذ (ت469هـ): "وأَمَّا حبذا فإِنَّها مجراة مجرى (نعم) في احتياجها إلى اسمين، فاعل ومقصود؛ ففاعلهما (ذا) الذي هو اسم الإشارة، وقد جعل مع (حب) كالشيء الواحد، وَلَمَّا جعلا كالشيء الواحد؛ غلب بعض أصحابنا عليهما معنى الاسمية؛ لأَنَّهُ لَمَّا اجتمع فعل واسم وقد صيرا كالكلمة الواحدة، وكان الاسم أقوى من الفعل؛ غلب حكم الاسمية، ولَمَّا غلب حكم الاسمية جُعلا جميعًا كالشيء الواحد في موضع المبتدأ، وخبره الاسم الأخير المقصود بالمدح"[31]؛ فقد غَلَّب بابشاذ في (حبذا) حكم الفعلية؛ فتكون (حبذا) فعل واسمها الأخير فاعل.

وبوجهٍ عامٍ نرى أَنَّ (حبذا) تتكون من فعل وفاعل، وأَنَّ الاسم الذي يليها هو المخصوص بالمدح.

الخاتمة:

إنماز ابن هشام بمنهجية علمية في التعامل مع آراء النّحاة بوجهٍ عامٍ، وآراء المبرِّد بوجهٍ خاصٍ؛ إذ كان يذكر آراء المبرِّد ويُناقشها، سواء بالقبول، أو الرفض؛ ولكن هناك العديد من المسائل التي أَخذ فيها ابن هشام برأي المبرِّد في المسائل النحوية المختلفة،فالمبرد حذف نون الوقاية من الفعل المضارع

المرفوع بالنون وذلك لسببين الأول إستخفافا"والثاني أمننا" للبس وهذا ما إرتأه ابن هشام أما في موضع زيادة (كان)فقد ذكر ابن هشام زيادة كان عند المبرد في موضع (وجيران لنا كانو كرام) وإن كان مجردة من إسمها وخبرها لكن المبرد لم يذكر ذلك ف(كان) عنده في هذا الموضع عاملة وخبرها جملة(لنا)المتقدمة،أما ما خص أفعال المقاربة فقد وافق ابن هشام الأنصاري المبرد في أن يكون خبر (عسى) في موضع نصب أن والفعل،أما ما قيل في حبذا فقد ذكر المبرد أن حبذا خبر مقدم والأسم بعده مبتدأ مؤخر وقد رفض ابن هشام هذا الرأي ووصفه بالضعف ، وبذلك يظهر تأثير ابن هشام بآراء المبرِّد في كتابه (أوضح المسالك) بوجهٍ جلي، والجدير بالذكر أَنَّ ابن هشام كان في أَغلب آرائه النحوية يقف مع جمهور البصريّين؛ فكان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية؛ ولكن من دون أَنْ يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيّين والبغداديين حين يراها جديرة بالإتباع.

المراجع

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 119/2.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 110/2.
(3) المقتضب: 398/1.
(4) ينظر: النونات في العربيّة واستعمالاتها في القُرآن الكريم.
(5) المقتضب: 247/1.
(6) المصدر نفسه: 248/1.
(7) ينظر: الكتاب: 370/2-371.
(8) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 422.
(9) شرح الجمل في النحو: 312.
(10) شرح التسهيل: 147/1.
(11) وهو من شواهد التصريح: 192/1، والكتاب: 192/1، وشرح ابن عقيل: 69/1، والأشموني: 117/1، 196، وديوان الفرزدق: 835، وهو من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبدالملك، وصدر البيت هو: فكيف إذا مررت بدارٍ قومٍ؟
(12) أوضح المسالك:252/1.
(13) المقتضب: 116/4-117.
(14) المسائل البصريات: 511/1.
(15) شرح الكافية الشافية: 412/1.
(16) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 219/4.
(17) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 290/1.
(18) شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي: 199/2.
(19) أوضح المسالك: 298/1-299.
(20) المقتضب: 69/3-70.
(21) أخبار أبي قاسم الزجّاجي: 34.
(22) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 413/1.
(23) ينظر: المصدر نفسه: 414/1.
(24) التعليقة على كتاب سيبويه: 269/2.
(25) الإيضاح، العضدي: 75.
(26) أوضح المسالك: 252/3.

(27) المقتضب: 145/2.
(28) الكتاب: 180/2.
(29) شرح كتاب سيبويه: 12/3.
(30) اللمع في العربيّة: 142.

المصادر والمراجع:

1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدِّين، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، ابن هشام (ت761ه)، تحقيق: بركات يوسف هبور، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
2. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: حسن شاذي، د.م، ط1، 1969م.
3. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م.
4. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن عبدالغفار الفارسيّ أبو علي (ت377ه)، تحقيق: عوض بن حمد القوري، د.م، ط1، 1990م.
5. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي (ت702ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، د.ط، د.ت.
6. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن المصري (ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار التراث، ودار مصر، القاهرة، ط20، 1980م.
7. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله بن أبي بكر زين الدِّين المصري (ت905ه)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، د.ت.
8. شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790ه)، حققهُ: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
9. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أبو سعيد (ت368ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008م.
10. شرح المقدمة المحتسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469ه)، المكتبة العصرية، الكويت، د.ت.
11. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، سيبويه (ت180ه)، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
12. اللمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت392ه)، تحقيق: فائز الفارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
13. المسائل البصريات، أبو علي الفارسيّ (ت375ه)، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.
14. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبدالأكبر، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد (ت285ه)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
15. النونات في العربيّة واستعمالاتها في القُرآن الكريم، إبراهيم حمزة درويش، رسالة ماجستير، بإشراف: كرم محمد زرندح، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.

References:

1. Al-Idah al-Adhdi, Abu Ali al-Farsi, edited by Hassan Shadhi, n.d., 1st ed., 1969.
2. Al-Luma' fi al-Arabiyyah, by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Fayez al-Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyah, Kuwait, n.d.
3. Al-Muqtabas, Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaliq Udaymah, Alam al-Kutub, Beirut, n.d., n.d.
4. Al-Tadheel wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Hassan Handawi, Dar al-Qalam, Damascus, 1st ed., 1997.
5. Commentary on the Book of Sibawayh, al-Hasan ibn Abd al-Ghaffar al-Farsi Abu Ali (d. 377 AH), edited by Awad ibn Hamad al-Quri, n.d., 1st ed., 1990.

6. Explanation of the Book of Sibawayh, by al-Sirafi, al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzban, Abu Sa'id (d. 368 AH), edited by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2008.
7. Explanation of the Introduction to al-Muhtasibah, by Tahir ibn Ahmad ibn Babshadh (d. 469 AH), al-Maktaba al-Asriya, Kuwait, n.d.
8. Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Ibn Aqil, Abdullah ibn Abd Al-Rahman Al-Masri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Turath and Dar Misr, Cairo, 20th ed., 1980.
9. Optical Issues, by Abu Ali al-Farsi (d. 375 AH), edited by Muhammad al-Shater, al-Madani Press, Cairo, n.d., n.d.
10. Rasf Al-Mabani fi Sharh Huruf Al-Ma'ani, Ahmad ibn Abd Al-Nur Al-Maliki (d. 702 AH), edited by Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, n.d., n.d.
11. Sharh Alfiyyah Ibn Malik, Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa (d. 790 AH), edited by a group of researchers, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1st ed., 2007.
12. Sharh Al-Tasreeh ala Al-Tawdih, Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr Zayn Al-Din Al-Masri (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., n.d.
13. The Book, by Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, Abu Bishr, Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1988.
14. The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah, Jamal al-Din, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Barakat Yusuf Habur, Dar al-Fikr, Beirut, n.d., n.d.
15. The Letter Nun in Arabic and Its Uses in the Holy Qur'an, Ibrahim Hamza Darwish, Master's Thesis, supervised by Karam Muhammad Zarandah, Islamic University, Gaza, 2012.